

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى المدير العام بنك قطر الوطني - فرع اليمن (فرع بنك أجنبي)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك قطر الوطني - فرع اليمن (فرع بنك أجنبي - البنك) والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وكل من بيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المركز الرئيسي، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات البيانات المالية، والتي تتضمن ملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعرض بشكل عادل - من كافة النواحي الجوهرية - المركز المالي لبنك قطر الوطني - فرع اليمن (فرع بنك أجنبي - البنك) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائه المالي وتدقيقه النقدي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسئوليتنا المتعلقة بتلك المعايير في فقرة مسئولية مدقق الحسابات عن أعمال تدقيق البيانات المالية. كما أننا كيان مستقل عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية في الجمهورية اليمنية، وقد أنجزنا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات والقواعد.

ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً معقولاً لرأي التدقيق الخاص بنا.

فقرة تأكيد

نوجه الاهتمام إلى ما يلي:

- ما ورد في الإيضاح رقم (٢٠٥د) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والذي يشير إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة. حيث التزم البنك بسعر الإقفال الصادر من البنك المركزي اليمني في إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام وكذا في تقييم الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ووفقاً لذلك قام البنك طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بإجراء تحليل الحساسية للعملات الأجنبية وتحديد أثر ذلك على البيانات المالية من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الصادر عن البنك المركزي اليمني وبيان أثر التغيير على بيان الدخل

بنك قطر الوطني - (فرع اليمن)

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع الأرقام بالآلاف ريال يمني)

إيضاح رقم	٢٠٢٠	٢٠١٩
الأصول		
نقدية والصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	١ ٨٢٢ ٧٧٠ (٧)	١ ٥٤٩ ٦٩٥
أرصدة لدى البنوك	٩ ١٦٢ ٦٧٩ (٨)	٧ ٩٥٩ ٠٥٩
إستثمارات مالية بالتكلفة المطفأة	٣٣ ١٢٥ ١٥٣ (٩)	٣٠ ٦١٩ ٩٤٠
قروض وسلفيات (بالصافي)	٣ ٨٩٠ (١٠)	١ ٨٣٦
أرصدة مدينة وأصول أخرى	١٠ ٠٨٤ (١٢)	١٣ ٠٠٣
ممتلكات ومعدات (بالصافي)	٤٤ ٨٠٩ (١٣)	٨٢ ٦١٣
إجمالي الأصول	٣٤ ١٦٩ ٣٨٥	٣٠ ٢٤٦ ١٤٦
الإلتزامات وحقوق المركز الرئيسي		
الإلتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	٤ ٤٠٣ ٥٦٣ (١٤)	٢ ٩٠٤ ٦٦١
ودائع العملاء	١٧ ٥٧٩ ٣٤١ (١٥)	١٥ ٦٣٣ ٥٤٤
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	٢ ٥٧٩ ٤٠٠ (١٦)	٢ ٦٣٢ ٥٥٩
مخصصات أخرى	٤٥٤ ٩٦١ (١٧)	٣٠ ٤٨٦
إجمالي الإلتزامات	٢٥ ٠٣٥ ٦٦٥	٢١ ٥٥١ ٦١٠
حقوق المركز الرئيسي	(١٨)	
رأس المال	١٠٠ ٠٠٠ (١٨)	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠
إحتياطي قانوني	١ ٦٣٣ ٤٠٦ (ب-١٨)	١ ٣١٨ ٥٧٤
أرباح مرحلة	١ ٥٠٠ ٧١٤	١ ٣٣٥ ٩٦٢
إجمالي حقوق المركز الرئيسي	٩ ١٣٤ ١٢٠	٨ ٦٦٤ ٥٣٦
إجمالي الإلتزامات وحقوق المركز الرئيسي	٣٤ ١٦٩ ٣٨٥	٣٠ ٢٤٦ ١٤٦
إلتزامات عرضية وإرتباطات (بالصافي)	٤ ٥٩٣ ٠٧٤ (١٩)	٣ ٩٨٥ ٥١٤
الإيضاحات المرفقة من صفحة (١) إلى صفحة (٦) جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.		
تقرير مدقق الحسابات المستقل مرفق.		

عبد السلام أحمد البدي المدير العام
 عارف مصطفى المصلي المدير المالي

بنك قطر الوطني - فرع اليمن

بيان الدخل الشامل

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع الأرقام بالآلاف ريال يمني)

إيضاح رقم	٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان		
إيرادات الفوائد	٣ ٨٤٠ ٩٦٤ (٢٠)	٣ ٤٧٣ ٧٩٢
يخصم: مصروفات الفوائد	(٤٥٨ ٠٦١) (٢١)	(٤٢٣ ٢٥٠)
صافي إيرادات الفوائد	٣ ٣٨٢ ٩٠٣	٣ ٠٥٠ ٥٤٢
إيرادات رسوم وعمولات	٧٠ ٩٧١ (٢٢)	٧٢ ٤٦٣
(خسائر) عمليات النقد الأجنبي	(١٣٨ ٤٥٣) (٢٣)	(١١٢ ١١٢)
إيرادات أخرى	١٩ ١٨٥ (٢٤)	٢٦ ٦١١
صافي إيرادات التشغيل	٣ ٣٣٤ ٦٠٦	٣ ٠٣٧ ٥٥٤
يخصم: مخصصات	(١١٤ ١١٥) (٢٥)	(٦٣ ٢٧٥)
يخصم: تكاليف الموظفين	(٣٧٤ ٢٨٤) (٢٦)	(٣٥٨ ٧١٥)
يخصم: إهلاك ممتلكات ومعدات	(٤١ ٤٥٨) (٢٧)	(٤١ ١٨٥)
يخصم: مصروفات أخرى	(٥٥٣ ٥٨٩) (٢٨)	(٥٣٨ ٨١٥)
صافي أرباح العام قبل الضرائب	٢ ٢٥١ ١٦٠	٢ ٠٣٥ ٥١٤
يخصم: ضرائب الدخل عن العام	(٤٨٥ ٦١٤) (١٠-١٦)	(٤٢٨ ٦٠٠)
صافي أرباح العام بعد الضرائب	١ ٧٦٥ ٥٤٦	١ ٦٠٦ ٩١٤
نموذج الدخل الشامل الأخرى	-	-
إجمالي الدخل الشامل عن العام	١ ٧٦٥ ٥٤٦	١ ٦٠٦ ٩١٤
الإيضاحات المرفقة من صفحة (١) إلى صفحة (٦) جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.		
تقرير مدقق الحسابات المستقل مرفق.		

الشامل نتيجة الإحتفاظ بمواقف قصيرة لمراكز العملات الأجنبية كما هو وارد في الإيضاح رقم (٢٣). لا يعد رأينا معدلاً في هذا الأمر.

- ما ورد في الإيضاح رقم (٣٦) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والذي يشير إلى تأثير إستمرار الأزمة الاقتصادية والإضطرابات السياسية في اليمن والتي لا يمكن التنبؤ بالحل النهائي لها، إن هذه الأحداث يمكن أن تؤثر سلباً على الإقتصاد اليمني وعمليات البنك. لا يعد رأينا معدلاً في هذا الأمر.

مسئولية الإدارة ومسئولي الحوكمة عن البيانات المالية

يقع على عاتق الإدارة مسئولية إعداد هذه البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني، ومسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الغش أو الأخطاء.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الإستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الإستمرارية، وكذلك تقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الإستمرارية وإستخدام أساس مبدأ الإستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو إنهاء عملياتها أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسئولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الغش أو الأخطاء وكذلك إصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا، إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يُعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائماً بتحديد الأخطاء الجوهرية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ وينظر فيها كخطأ هامة، وبصورة فردية أو كلية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ، والقيام بتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق إستجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الغش التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض

بنك قطر الوطني - فرع اليمن

بيان التغيرات في حقوق المركز الرئيسي

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع الأرقام بالآلاف ريال يمني)

أرباح مرحلة	إحتياطي قانوني	رأس المال	الإجمالي
عام ٢٠٢٠			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٣٣٨ ٥٧٤	٨ ٦٦٤ ٥٣٦
إجمالي الدخل الشامل للعام	-	-	١ ٧٦٥ ٥٤٦
صافي أرباح العام	-	-	-
نموذج الدخل الشامل الأخرى	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للعام	-	-	١ ٧٦٥ ٥٤٦
التغيرات في حقوق المالكين والمسجلة مباشرة			
يحقق المركز الرئيسي	-	-	-
المحول إلى المركز الرئيسي	-	-	-
المحول للإحتياطي القانوني	٦٦٤ ٨٣٢	(٦٦٤ ٨٣٢)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٣٣٨ ٥٧٤	٩ ١٣٤ ١٢٠
عام ٢٠١٩			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ١٦٧ ٥٣٦	٧ ٠٨٥ ٨٧٨
إجمالي الدخل الشامل للعام			
صافي أرباح العام	-	-	١ ٦٠٦ ٩١٤
نموذج الدخل الشامل الأخرى	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للعام	-	-	١ ٦٠٦ ٩١٤
التغيرات في حقوق المالكين والمسجلة مباشرة			
يحقق المركز الرئيسي	-	-	-
المحول إلى المركز الرئيسي	-	-	-
المحول للإحتياطي القانوني	٦٦٤ ٨٣٢	(٦٦٤ ٨٣٢)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٣٣٨ ٥٧٤	٨ ٦٦٤ ٥٣٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل مرفق.

بنك قطر الوطني - فرع اليمن

بيان التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع الأرقام بالآلاف ريال يمني)

إيضاح رقم	٢٠٢٠	٢٠١٩
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي أرباح العام قبل الضرائب	٢ ٢٥١ ١٦٠	٢ ٠٣٥ ٥١٤
التعديلات على:		
إهلاك ممتلكات ومعدات	٤١ ٤٥٨ (١٣)	٤١ ١٨٥
صافي إيرادات الفوائد	(٣ ٣٨٢ ٩٠٣)	(٣ ٠٥٠ ٥٤٢)
مخصصات مكونة خلال العام	١١٤ ١١٥ (٢٥)	٦٣ ٢٧٥
مخصصات إنتفي الغرض منها	(١٩ ١٨٥) (٢٤)	(٦٦ ٦٦١)
المستخدم من المخصصات	-	(١١ ٦٦١)
التغير في:		
أرصدة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الإحتياطي	(٢٣٨ ٦٣٨)	١٨ ٤٣٨
قروض وسلفيات	١٧٠ ٤٠٠	١٤ ٥٩١
أرصدة مدينة وأصول أخرى	٢ ٩١٩	٣ ٢٠٧
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	١ ٤٩٨ ٩٠٢	١٨٠ ٣٠٢
ودائع العملاء	١ ٩٠٥ ٧٧٧	(٣٥٤ ٦٧٢)
أرصدة دائنة والإلتزامات أخرى	(١ ١٧٤ ٤١٠)	١٧٤ ٤٠٩
النقد المتاح (المستخدم في) العمليات التشغيلية	٢ ٠٦٣ ٢٠٥	(٧١٠ ٦١٥)
فوائد مفيضة	٣ ٨٤٠ ٩١٤	٣ ٤٧٣ ٧٩٢
فوائد مدفوعة	(٣٧٣ ٩٢٥)	(٣٤٢ ٦٣٠)
ضرائب الدخل المسددة	(٤٢٨ ٦٠٠)	(٢٥١ ٦٤٣)
صافي التغير في المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل	٥ ١٠١ ٦٤٤	٢ ١ ٦٣٩ ٠٤

الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل لمدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة البنك على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، في حال إتضح لنا وجود شك جوهري، فإن علينا لفت الإلتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى عدم إستمرار البنك كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

قمنا بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق بالأمور الأخرى في نطاق العمل المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، ويمسك البنك دفاتر حسابات منتظمة، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك الدفاتر. لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ خلال العام يمكن أن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.



صنعا في ٣١ مارس ٢٠٢١

تابع: بيان التدفقات النقدية

إيضاح رقم	٢٠٢٠	٢٠١٩
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ومعدات	(٣ ٦٥٤)	(١ ٥٢٩)
صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار	(٣ ٦٥٤)	(١ ٥٢٩)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مدفوعات عقود إيجار	(٤٨ ٨٤٩)	(٣٦ ٣٣٦)
المحول للمركز الرئيسي (أرباح) خسائر	(١ ٣٣٥ ٩٦٢)	١ ٧٤٤
صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل	(١ ٣٧٤ ٨١١)	(٣٤ ٥٩٢)
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام	٣ ٧٣٣ ١٧٩	٢ ١٢٧ ٧٨٣
النقدية وما في حكمها في أول العام	٢٨ ٨٤٩ ١٧٩	٢٦ ٧٢١ ٣٩٦
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام	٣٢ ٥٧٢ ٣٥٨	٢٨ ٨٤٩ ١٧٩
وتتمثل النقدية وما في حكمها آخر العام فيما يلي:		
نقدية والصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤ ٤٠٣ ٥٦٣ (٧)	١ ٥٤٩ ٦٩٥
أرصدة لدى البنوك	١٧ ٥٧٩ ٣٤١ (٨)	٧ ٩٥٩ ١٩٧
إستثمارات مالية بالتكلفة المطفأة	٣٣ ١٢٥ ١٥٣ (٩)	٣٠ ٦١٩ ٩٤٠
يخصم: أرصدة الإحتياطي الإلتزامي لدى البنك المركزي اليمني	(٤١ ٤٥٨ ٣٣٢)	(٣٠ ٤٨٨ ٨٣٢)
	(١ ٥٣٨ ٢٩١)	(١ ٢٩٩ ٦٥٣)
	٣٢ ٥٧٢ ٣٥٨	٢٨ ٨٤٩ ١٧٩

الإيضاحات المرفقة من صفحة (١) إلى صفحة (٦) جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل مرفق.

بنك قطر الوطني - فرع اليمن

إيضاحات متممة للبيانات المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١- نبذة عن البنك

بنك قطر الوطني - فرع اليمن (البنك) هو فرع بنك أجنبي ممول بالكامل لبنك قطر الوطني - قطر تم قيده بالسجل التجاري تحت رقم (٢١/٣٨٠٠) بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٧ وقد حصل على ترخيص البنك المركزي اليمني بمزاولة النشاط بقرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (٢٠٠٧/١٥) بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧.

وممارس البنك نشاطه بالجمهورية اليمنية كفرع بنك أجنبي من خلال مركزه الرئيسي بمدينة صنعاء.

٢- أسس إعداد البيانات المالية

١-٢ بيان الإلتزام

- أعدت البيانات المالية للبنك على أساس مبدأ الإستمرارية ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

- تم اعتماد البيانات المالية من قبل إدارة البنك بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١.

٢-٢ أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم إعداد وعرض البيانات المالية بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وتظهر كل القيم لأقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير بخلاف ذلك).

٤-٢ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفترضات ذات أثر في تطبيق السياسات المحاسبية وكذا أرصدة الأصول والإلتزامات في تاريخ البيانات المالية وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وتضع التقديرات وبنما يتفق بها من إفترضات للمراجعة بصورة مستمرة كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغيير.

والمعلومات المتعلقة بهذه الأحكام والتقديرات الهامة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية ضمن الإيضاحات رقم (٤-٣، ٣-١٠، ٣-١١، ٣-١٢، ٣-١٣، ٣-١٤، ٣-١٥، ٣-١٦، ٣-١٧).

وفيما يلي الإفترضات والتقديرات المحاسبية الهامة والمنفذة من قبل إدارة البنك في إعداد هذه البيانات المالية:

البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها

اتصل على ٠١٥١٧١٠٩٦٦٧ أو قم بزيارة QNB Yemen@qnb.com



أ- تشمل الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك على ما يلي :

- تصنيف الأصول والالتزامات المالية

تقدم السياسات المحاسبية للبنك نطاق الأصول والالتزامات المالية ليتم تصنيفها ضمن الفئات المحاسبية المختلفة في حالات معينة.

عند تصنيف الأصول المالية "بالتكلفة المطفأة" أو "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" أو "القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة" تحقق البنك بأنه يلتزم بالوصف المبين في السياسة المحاسبية رقم (٢٠٣).

- تقييم الأدوات المالية

تم مناقشة السياسة المحاسبية للبنك حول طرق قياس القيمة العادلة للأدوات المالية في الإيضاح رقم (٥).

ب- المصادر الرئيسية لتقدير الشكوك

- إنخفاض قيمة الأصول

يمارس البنك حكمه في تقدير مخصص الإنخفاض في قيمة الأصول، وقد تم عرض منهجية تقدير الإنخفاض ضمن سياسة إنخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في السياسات المحاسبية الهامة أدناه.

- الأعمار لإنتاجية الممتلكات والمعدات

يتم إحساب الإهلاك التنريـل لكلفة الممتلكات والمعدات على أساس العمر الإنتاجي المقدر .

- الإلتزامات المحتملة الناتجة عن المقاضاة

نظراً لطبيعة عملها، قد يكون البنك طرفاً في دعاوى قضائية قد تنشأ في سياق أعماله الاعتيادية. يركز مخصص الإلتزامات المحتملة التي قد تنشأ عن المقاضاة على إـحتمالية التدفق الخارجي للموارد الإقتصادية وإمكانية الولوج من تقدير هذه التدفقات الخارجة. تخضع مثل هذ الأمور للكثير من الشكوك ولا يمكن التنبؤ بنتائجها بدقة.

٣- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بصورة ثابتة على الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية.

١٣-١ المعاملات بالعملة الأجنبية

تسلك حسابات البنك بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وتثبت المعاملات والعملات الأخرى إلى العملة الوظيفية خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وتثبت الفروق الناتجة بين الدخل الشامل، وتمثل أرباح أو خسائر فروق أسعار الصرف للبيود ذات الطبيعة النقدية في الفرق بين كل من التكلفة المطفأة على أساس العملة الوظيفية في بداية العام والتي يتم تعديلها باستخدام معدل الفائدة الفعال وكذا التسويات خلال العام وبين التكلفة المطفأة على أساس العملة الأجنبية والمترجمة بأسعار الصرف في نهاية العام وترجل الفروق الناتجة من ربح أو خسارة لبيان الدخل الشامل.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والمثبتة بتكلفتها التاريخية على أساس سعر الصرف السائد وقت التعامل.

- لا يدخل البنك في العقود الآجلة لمواجهة إلتزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل البنك في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد إلتزاماته المستقبلية بالعملة الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة إلتزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم من خلال البنك.

٣-٢ الأصول والالتزامات المالية

أ- الإعتراف

يعترف البنك مبدئياً بالفروض والسلفيات وكذا الأرصدة لدى أو من البنوك وودائع العملاء والمدينويات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما تم الإعتراف المبدئي لجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى في تاريخ المعاملة عندما يصبح إلزامياً طرفاً في الشروط التعاقدية للأدوات المالية والتي قد تنشأ مع الغير.

ب- التصنيف والقياس المبدئي

الاصول المالية

يتم تصنيف الأصول المالية عند إنشائها على أنها مفاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقاس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة في حال إستيفائها لكلا الشرطين التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل :

- يتم إنحفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإنحفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و تؤدي الشروط التعاقدية للأصول المالية إلى نشوء تدفقات في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والوفوائد عليه.

- تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال إستيفائها لكلا الشرطين التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل :

- يتم إنحفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بواسطة تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، و

- تؤدي الشروط التعاقدية للأصول المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والوفوائد عليه.

عند الإعتراف المبدئي بأداة حقوق ملكية لا يتم الإنحفاظ بها للمتاجرة، يختار البنك بصور غير قابلة للإلغاء عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل إستثمار على حده إن وجد.

تصنف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مفاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

الإلتزامات المالية

يتم تصنيف وقياس الإلتزامات المالية بالتكلفة المطفأة.

ج- إلغاء الإعتراف

يلغى الإعتراف بالأصول المالية عندما تتوقف حقوق البنك التعاقدية التي تمثل الأصول المالية، وهي في العادة عندما يتم بيع الأصل أو عند تحويل جميع التدفقات النقدية المرتبطة بالأصل إلى طرف ثالث مستقل عن البنك.

- يلغى الإعتراف بالإلتزامات المالية عندما يتم سداد أو إلغاء أو إنتهاء تلك الإلتزامات.

د- مقاصة الأصول والالتزامات المالية

تجرى مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط في حالة وجود حق قانوني لتسوية المبالغ المدرجة، وأن هناك نية للتسوية على أساس الصافي، أو لتحقيق الأصول وسداد الإلتزامات بصورة متزامنة.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما يكون ذلك مسموحاً به بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.

هـ- مبادئ القياس

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

- قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للأصول أو الإلتزامات المالية هي المبلغ الذي تقاس به الأصول أو الإلتزامات المالية عند الإعتراف المبدئي مخصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتجمع باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الإستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الإنخفاض في القيمة. يتضمن إحساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزء متمماً لمعدل الفائدة الفعال.

- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم سداه لنقل الإلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو – في حالة عدم وجوده – السوق فلي يكون متاحاً للبنك في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للإلتزام مخاطر عدم الوفاء بالإلتزام. يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة بسعر السوق كما في تاريخ البيانات المالية. بالنسبة للإستثمارات الغير مدرجة يتم الإعتراف بأية تغير في القيمة العادلة عند وجود مؤشرات منووقة تدعم هذا التغيير. هذه المؤشرات المنووقة محددة بأحدث معاملات للإستثمار أو لإستثمارات مماثلة تمت بالسوق

على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة لديها أية ردود أفعال قد تؤثر على السعر. يتم إدراج الإستثمار بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض في غياب قياس يعتمد عليه للقيمة العادلة.

و- تحديد وقياس خسائر الإنخفاض في القيمة

يعترف البنك بمخصصات الخسارة بالنسبة للخسائر الإلتزامية المتوقعة على الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مثل أدوات الدين (تشمل أدوات الخزنة الصادرة عن البنك المركزي اليمني).

يقيس البنك مخصص خسائر التدني في القيمة بمبلغ يعادل الخسائر الإلتزامية المتوقعة مدى الحياة فيما عدا ما يلي، والذي يقاس على أساس خسائر إلتزامية متوقعة خلال ١٢ شهراً :

- الإستثمارات المالية في الدين التي تحمل مخاطر إلتزامية منخفضة في تاريخ التقرير.

- الأدوات المالية الأخرى والتي لم تزيد مخاطرها الإلتزامية بصورة كبيرة منذ الإعتراف المبدئي بها.

- الخسائر الإلتزامية المتوقعة خلال ١٢ شهر هي الجزء من الخسائر الإلتزامية المتوقعة الناتجة عن عدم سداد أدوات مالية خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الإلتزامية المتوقعة

الخسائر الإلتزامية المتوقعة هي تقدير مرجح بالإحتمال لخسائر الإلتيمان وتقاس على النحو التالي:

الأصول المالية التي لم تتدنى قيمتها الإلتزامية في تاريخ التقرير : القيمة الحالية للنقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها).

الأصول المالية التي تلدت قيمتها الإلتزامية في تاريخ التقرير : الفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

عقود الضمانات المالية : كالمدفوعات المتوقع دفعها لحاملها ناقصاً أية مبالغ يتوقع البنك إستردادها.

تم تطبيق تعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشورين رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦.

(٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن أسس تصنيف الأصول والإلتزامات وما يتعلق بمخصصات الفروض والسلفيات والإلتزامات العرضية والإرتباطات (أيضاح ٤٠٣).

الأصول المالية المعاد هيكتها

في حالة إعادة التفاوض أو تعديل أحكام أصل مالي أو في حالة إستبدال أصل مالي قائم بأخر جديد بسبب الصعوبات المالية لدى المقترض، يتم إجراء تقييم إذا كان من اللازم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي وتقاس الخسائر الإلتزامية المتوقعة على النحو التالي :

إذا كان من المتوقع أن لا ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الإعتراف بالأصل الحالي، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في إحساب النقص في التدفق النقدي من الأصل القائم.

إذا كان من المتوقع أن ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الإعتراف بالأصل الحالي، تعامل القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها تدفق نقدي نهائي من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء الإعتراف به. يتم إدراج هذا المبلغ في إحساب حالات النقص في التدفق النقدي من الأصل المالي القائم والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الإعتراف إلى تاريخ البيانات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

الأصول المالية التي إنخفضت قيمتها الإلتزامية

في تاريخ كل بيانات مالية، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والأصول المالية في أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد إنخفضت قيمتها الإلتزامية. يعتبر الأصل المالي على أنه قد إنخفضت قيمته الإلتزامية عند وقوع أي من الأحداث التي تتسبب في تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي.

تشمل الأدلة على أن أصلاً مالياً قد إنخفضت قيمته الإلتزامية ما يلي :

- الصعوبات المالية الكبيرة التي يواجهها المقترض أو المصدر.

- خرق للعقد مثل التعثر أو تجاوز موعد الإستحقاق.

- إعادة هيكله الدين من جانب البنك بناء على أحكام جديدة ما كان للبنك القبول بها بخلاف ذلك.

- أصبح من المرجح أن يدخل المقترض في عملية إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى.

- إنحتماف السوق النشطة لورقة مالية بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها.

٣٣-٣ تحقق الإبراد

يتم الإعتراف بإيراد ومصروف الفائدة لجميع الأدوات المالية الخاضعة للوفائد في بيان الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة باستثناء فوائد التسهيلات الإلتزامية الغير منتظمة وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ بشأن أسس تصنيف الأصول والإلتزامات حيث يتم إيقاف إثبات الفوائد المتعلقة بالفروض والتسهيلات غير المنتظمة، وعندما يعامل حساب باعتباره من الفروض والتسهيلات غير المنتظمة فإن كافة الفوائد غير المحصلة المتعلقة بالثلاثة أشهر السابقة على اعتبارها فرض أو تسهيل غير منتظم يتم إستبعادها من الإيرادات وإدراجها ضمن الأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى باعتبارها فوائد معلقة. معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخضم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية طوال فترة العمر المقدر للأصول أو الإلتزامات المالية إلى القيمة الدفترية للأصول أو الإلتزامات المالية. عند إحساب معدل الفائدة الفعال يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بالوضع في الإعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية باستثناء خسائر الإلتمان المستقبلية. يتضمن إحساب معدل الفائدة الفعال جميع تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً مكملاً لمعدل الفائدة الفعال.

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحساب التكلفة المطفأة للأصول والالتزامات المالية وتوزع إيراد ومصروف الفوائد على مدى الفترة المناسبة التي تخصها.

- يحتسب إيراد الفائدة بأوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة واستخدام معدل الفائدة الفعال ويدرج ضمن إيراد الفائدة.

يتم الإعتراف بإيراد توز يعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام الإبراد.

يتم إثبات المخصصات المستردة (تنقى الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى ببيان الدخل الشامل وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

- يتم إثبات إيرادات الرسوم والعمولات عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

٤٠٣-٤ الفروض والتسهيلات (المباشرة وغير المباشرة)

الفروض والتسهيلات للعملاء هي أصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة القيمة وليست متداولة في سوق نشط ولا يرغب البنك في بيعها على الفور أو في المستقبل القريب.

يتم الإعتراف مبدئياً بهذه الأصول بسعر المعاملة وهو القيمة العادلة بالإضافة لأية مصاريف متعلقة مباشرة بالمعاملة، لاحقاً وبعد الإعتراف المبدئي بالأصول، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي مخصوماً منها مخصص الإنخفاض في القيمة.

- طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشورين رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦، (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن أسس تصنيف الأصول والالتزامات يتم تكوين مخصص للفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع الفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية مستبعداً منها الأرصدة المغطاة وودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة الفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المشار إليها.

وبناء على يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية كحد أدنى :

الفروض والتسهيلات المنتظمة (متضمنة الحسابات تحت المراقبة)	٢٪
الإلتزامات العرضية المنتظمة	١٪
الفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية غير المنتظمة	
الديون دون المستوى	١٥٪
الديون المشكوك في تحصيلها	٤٥٪
الديون الرديئة	١٠٠٪

يتم إعدام الفروض والتسهيلات في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها أو بناء على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني. في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها – وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من الفروض التي سبق إعدامها.

- تظهر الفروض للعملاء والبنوك ببيان المركز المالي بعد خصم المخصص المحدد والعام وكذا الفوائد المجنبة.

٥٠٣-٤ الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية التي يدخل فيها البنك طرفاً خارج المركز المالي تحت بند التزامات عرضية وإرتباطات – بعد خصم التأمينات المحصنة عنها – باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ البيانات المالية.

٣-٦ الأرصدة لدى البنوك

الأرصدة لدى البنوك هي أصول مالية، وهي بصورة رئيسية مبالغ مودعة لها إستحقاقات محددة وغير متداولة في أسواق فعالة. يتم قياس الأرصدة لدى البنوك مبدئياً بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للبدل المقدم مقابلها يتم لاحقاً إدراجها بالتكلفة مطروحاً منها المبالغ المطفأة أو أي إنخفاض في القيمة – إن وجد –

٧٣-٧ بيان التدفقات النقدية

يتبع البنك الطريقة غير المباشرة عند إعداد بيان التدفقات النقدية حيث يتم تسوية صافي الربح أو الخسارة مع صافي الأموال المتاحة من أو المستخدمة في أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل.

٨٠٣-٨ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك – بخلاف الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الإحتياطي – وكذا أرصدة أدوات الخزنة (إستثمارات بالتكلفة المطفأة) والتي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إصدارها ويستخدمها البنك لإستيفاء إلتزاماته قصيرة الأجل.

تمثل النقدية وما في حكمها أصول مالية غير مشتقة يتم قيدها بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

٩٠٣-٩ الإستثمارات المالية

تتكون الإستثمارات المالية في البنك من إستثمار مالية في أدوات خزنة صادرة عن البنك المركزي اليمني (أوراق دين) بالتكلفة المطفأة، ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة ومن ثم بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات أدوات الخزنة بالقيمة الاسمية ويثبت قيمة رصيد خصم الإصدار بالأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى. وتظهر أدوات الخزنة ببيان المركز المالي مستبعداً منها رصيد خصم الإصدار في تاريخ البيانات المالية طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٣-١٠ الممتلكات والمعدات والإهلاك

أ- الإعتراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة تلك الممتلكات – إذا وجد – وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشائها ذاتياً كتكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لتك الأصل وإعادة ترميم المرفوع. والبرمجيات التي يتم شراؤها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسالتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار إفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم إستبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من إستمرار استخدام هذا الأصل، وفي العام الذي تم فيه إستبعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الإستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الإستبعاد المتوقع من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية لأصل) ببيان الدخل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى. إذا تم إستبعاد أي أصل معاد تقييمه فإن ما يخص الأصل من فائض إعادة التقييم يتم ترجمه إلى الأرباح المرحلة.

ب- التكاليف اللاحقة

تتم رسلة التكاليف المتعلقة باستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، ويتم رسلة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الإقتصادية المستقبلية لهذه الأصول ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في بيان الدخل عند إستحقاقها.

ج- الإهلاك

يحسب الإهلاك بناء على تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية – إن وجدت –

يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل.

ويتم إهلاك هذه الممتلكات – فيما عدا الأراضي – بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على بيان الدخل الشامل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدره لتلك الممتلكات لأغراض إحساب الإهلاك :

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
آلات وأجهزة الكمبيوتر	٣-٥ سنوات
أثاث ومفروشات	٤-٧ سنوات
سيارات	٤ سنوات
تحسينات مبانئ	٥ سنوات أومدة الإيجار أيهما أقل

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة البنك في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدره كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر لتلك الممتلكات (إن وجدت).

٣-١١ إنخفاض قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على إنخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. تتمثل القيمة القابلة للإسترداد لأحد الأصول أو وحدة منتجة للعقد بالقيمة الحالية المستخدمة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر . عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل. ويتم الإعتراف بخسائر إنخفاض القيمة ضمن بيان الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية لأصل قيمته القابلة للإسترداد.

٣-١٢ مخصصات أخرى

يتم الإعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى البنك إلتزام حالي، قانوني أو إستنتاجي، يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمبالغ جوهرية، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمبلغ، عندما يكون مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالإلتزامات.

٣-١٣ عقود الإيجار

عند إبرام عقد إيجار يقيم البنك ما إذا كان العقد بمثابة عقد إيجار أو يحتوى على إيجار وذلك إستناداً إلى ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على إستخدام موجودات محددة لفترة زمنية نظير مقابل. قرر البنك فصل مكونات الإيجار وغير الإيجار في العقود المعنية إستناداً إلى أسعارها الفردية النسبية.

يعترف البنك بموجودات حق الإستخدام ومطلوبات الإيجار في تاريخ بدء إلتزام الإيجار . موجودات حق الإستخدام تقاس مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل المبلغ المبدئي لإلتزام الإيجار معدلاً بأي مصروفات إيجار مدفوعة مقدماً ومستحقة. يتم إحساب إهلاك موجودات حق الإستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على فترة الإيجار . وأعمارها الاقتصادية أيهما أقصر مالم يكن من المؤكد على نحو معقول بأن البنك سيحصل على الملكية في نهاية فترة الإيجار إضافة إلى ذلك فإن موجودات حق الإستخدام تنخفض دورياً بخسائر تدني القيمة – إن وجدت – وعدل إفتترات تمدد الإيجار أو إلغاء الإيجارات.

يتم قياس إلتزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار والتي تخصم باستخدام معدل الفائدة المضمن في عقد الإيجار أو في حالة عدم القدرة على تحديد المعدل. يتم إستخدام معدل الإفراض التدريجي لدى البنك والذي يستند إلى متوسط المعدل المرجح المطبق معدلاً وفقاً لطبيعة الموجودات ومدة الإيجار والضمان وأي إفتراضات أخرى ذات صلة. يتم قياس إلتزام الإيجار لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تدرج تكلفة التمويل المتكبدة فيما يتعلق بالتزامات الإيجار ضمن (مصروفات الفوائد) في بيان الدخل.

أختار البنك عدم الإعتراف بموجودات حق الإستخدام ومطلوبات الإيجار بالنسبة لإيجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة والإيجارات قصيرة الأجل (التي نقل فيها مدة الإيجار عن ١٢ شهراً). يعترف البنك بمدفوعات الإيجار المصاحبة لهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يعرض البنك موجودات حق الإستخدام ضمن (ممتلكات ومعدات) وإلتزامات الإيجار ضمن (أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى) في بيان المركز المالي. يعترف بأثر الضريبة المؤجلة – إن وجدت – وفقاً للوائح الضريبية ذات الصلة وتمت المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢).

١٤٣-١٤ الأرصدة المستحقة للبنوك وحسابات العملاء

تعتبر الأرصدة المستحقة للبنوك وحسابات العملاء إلتزامات مالية، ويتم الإعتراف المبدئي بها بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها

اتصل على ١٥١٧١٥٧١ +٩٦٦ أو قم بزيارة QNB Yemen@qnb.com



ب - مخصص ذئدي قيمة الفروض والسلفيات وفقاً للقطاعات

٢٠٢٠	أفراد ألف ريال يمئني	قروض شركات ألف ريال يمئني	الإجمالي ألف ريال يمئني
البيان			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٥٧٠٢	١ ٢١٧٧٠٨	١ ٢٢٣٤١٠
المكون خلال العام	-	-	-
مخصصات إنشئ الغرض منها	-	(١٩٠٩٤)	(١٩٠٩٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٧٠٢	١ ١٩٨٦١٤	١ ٢٠٤٣١٦

٢٠١٩	أفراد ألف ريال يمئني	قروض شركات ألف ريال يمئني	الإجمالي ألف ريال يمئني
البيان			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٥٧٠٩	١ ٢٣١٩٢٤	١ ٢٣٧٦٣٣
المكون خلال العام	-	٨٠٥٥	٨٠٥٥
مخصصات إنشئ الغرض منها	(٧)	(٢٢ ٢٧١)	(٢٢ ٢٧٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٥٧٠٢	١ ٢١٧٧٠٨	١ ٢٢٣٤١٠

١٢ - أرصدة مدينة وأصول أخرى

٢٠٢٠	ألف ريال يمئني	٢٠١٩ ألف ريال يمئني
البيان		
فوائد مستحقة	٦٨٤٤	١١ ١٦٢
مصرفوات مدفوعة مقدماً	٣٢٧	١٨٤١
أرصدة مدينة أخرى	٢٩١٣	-
	١٠٠٨٤	١٣٠٠٣

١٣ - ممتلكات ومعدات (بالصافي)

٢٠٢٠	التكلفة في ٢٠٢٠/١/١ ألف ريال يمئني	الإضافات خلال العام للتعويض المالي (١٦) ألف ريال يمئني	التكلفة في ٢٠٢٠/١/١ ألف ريال يمئني	الإهلاك في ٢٠٢٠/١/١ ألف ريال يمئني	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٠/١/١ ألف ريال يمئني	صافي القيمة الدفئرية في ٢٠٢٠/١/١ ألف ريال يمئني
البيان						
آلات وأجهزة كمبيوتر	١٧٨٥٢٠	-	١٨١ ١٦٢	١٥٩ ٤٠١	١٠٠٢٣	١٦٩ ٤٢٤
آثاث ومفروضات سيارات	٥٦٩٦٣	٢٤٠	٥٧ ٢٠٣	٣٤٨	٥٥ ٧٨٦	٥٦ ١٣٤
تجسيئات مباني (موجودات حق الاستخدام)	٩١ ٥٢٥	-	٩١ ٥٢٥	١٣ ٢٨٣	١٣ ٢٨٣	-
الإجمالي	٣٥٤ ٣٥٤	٣٦٥٤	٥٢٤ ٠٠٨	٤٣٧ ٧٤١	٤١ ٤٥٨	٤٧٩ ١٩٩

٢٠١٩	التكلفة في ٢٠١٩/١/١ ألف ريال يمئني	الإضافات خلال العام للتعويض المالي (١٦) ألف ريال يمئني	التكلفة في ٢٠١٩/١/١ ألف ريال يمئني	الإهلاك في ٢٠١٩/١/١ ألف ريال يمئني	مجموع الإهلاك في ٢٠١٩/١/١ ألف ريال يمئني	صافي القيمة الدفئرية في ٢٠١٩/١/١ ألف ريال يمئني
البيان						
آلات وأجهزة كمبيوتر	١٧٧ ١٦٣	-	١٧٨ ٥٢٠	١٤٩ ٧١٧	٩٦٨٤	١٥٩ ٤٠١
آثاث ومفروضات سيارات	٥٦ ٩٦٣	١٤٥	٥٦ ٩٦٣	٥٥ ٤٥٣	٣٣٣	٥٥ ٧٨٦
تجسيئات مباني (موجودات حق الاستخدام)	٩١ ٥٢٥	-	٩١ ٥٢٥	١٣ ٢٥٧	١٣ ٢٥٧	-
الإجمالي	٤٢٧ ٣٠٠	١٥٢٩	٤٢٧ ٣٠٠	٣٩٦ ٥٥٦	٤١ ١٨٥	٤٧٩ ١٩٩

١٤ - أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

٢٠٢٠	ايضاح رقم	٢٠٢٠ ألف ريال يمئني	٢٠١٩ ألف ريال يمئني
البيان			
المركز الرئيسي - حسابات جارية - عملة محلية		٤ ١٥٦ ٥٨٢	٢ ٧١٣ ٢٣٣
المركز الرئيسي - حسابات جارية - عملة أجنبية	(٣-٢)	٤٤٠ ١٥٥٧	٢٩٠ ٢٦٥٥
بنوك محلية - حسابات جارية - عملة محلية	١٦	-	٢٠٠٦
بنوك خارجية - حسابات جارية - عملة أجنبية	١٩٩٠	-	-
		٤٤٠٣٥٦٣	٢٩٠٤٦٦١

١٥ - ودائع العملاء

أ - ودائع العملاء وفقاً للنوع

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
حسابات جارية	١٣ ١١٣ ٢٤٤
ودائع لأجل	٤ ٥٥٤ ٥٥٦
تأمينات خطابات ضمان	-
ودائع أخرى	١١ ٥٤١
	١٧ ٥٧٩ ٣٤١

ب - ودائع العملاء وفقاً للقطاع

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
أفراد	٦ ٦٥٣ ٨٣٥
بناء وتشبيد	٦٠ ٥١٥
تجاري	١٠ ٧٥٣ ١٦٤
أخرى	١١١ ٨٢٧
	١٥ ٦٣٣ ٥٤٤

١٦ - أرصدة دائنة والتزامات أخرى

٢٠٢٠	ايضاح رقم	٢٠٢٠ ألف ريال يمئني	٢٠١٩ ألف ريال يمئني
البيان			
مصلحة الضرائب - ضرائب الدخل	(١٠-١٦)	٥٠٤٣٠٧	٤٤٧٢٩٣
فوائد وعمولات مستحقة		٧٧ ٤٦١	٧١ ٢٣٩
مصرفوات مستحقة		٨٧ ١٢٤	١٠٥ ٦٤٣
الرذكة المستحقة		٢٨٤ ١٠٣	٢٦٧ ٧٧٤
صافي التغيرات في مراكز العملات الأجنبية		١ ٥٧٤ ٤٢٦	١ ٤٣١ ٣٤٠
شيكات مفبولة الدفع		٢٤ ٩٩٧	١٦٥ ٥١٦
مظلوبات الإيجار - ايضاح رقم أ٤ (١)		٢٢ ٣٩٦	٦٤ ٥٧٠
أرصدة دائنة أخرى		٢٢ ٥٨٦	٨٢ ١٣٤
		٢ ٥٧٩ ٤٠٠	٢ ٣١٣ ٥٥٩

١٦-١ مصلحة الضرائب - ضرائب الدخل

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
ضرائب الدخل في بداية العام	٤٤٧ ٢٩٣
يخصم : المستخدم خلال العام	(٤٢٨ ٦٠٠)
يضاف : المكون خلال العام	٤٨٥ ٦١٤
	٥٠٤٣٠٧

١٧ - مخصصات أخرى

٢٠٢٠	مخصص	مخصص	٢٠١٩
البيان			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١٠ ٤٤٣	٣٣٠ ٤٠٣	٣٤٠ ٨٤٦
يضاف : المكون خلال العام	(٢٥)	٢ ٨٥٥	١١٤ ١١٥
يخصم : المستخدم خلال العام	-	-	-
يخصم : مخصصات إنتهى الغرض منها (٢٤)	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٣ ٢٩٨	٤٤١ ٦٦٣	٤٥٤ ٩٦١

٢٠١٩	مخصص	مخصص	٢٠١٩
البيان			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	١٢ ٤٤٤	٢٨٦ ٨٤٤	٢٩٩ ٦٦٨
يضاف : المكون خلال العام	(٢٥)	٥٥ ٢٢٠	٥٥ ٢٢٠
يخصم : المستخدم خلال العام	-	(١١ ٦٦١)	(١١ ٦٦١)
يخصم : مخصصات إنتهى الغرض منها (٢٤)	(١ ٩٨١)	-	(١ ٩٨١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٠ ٤٤٣	٣٣٠ ٤٠٣	٣٤٠ ٨٤٦

١٨ - حقوق المركز الرئيسي

أ - رأس المال

يبلغ رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ / ١ ٠٠٠ ٠٠٠ ألف ريال يمئني (مبلغ / ١ ٠٠٠ ٠٠٠ ألف ريال يمئني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩) وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي يتطلب من البنوك زيادة رؤوس أموالها لتصبح / ١ مليار ريال يمئني.

البنك مملوك بالكامل لبنك قطر الوطني - دولة قطر.

ب - الإحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ بشأن البنوك يتم احتجاز ١٥٪ من صافي أرباح العام لتغذية الإحتياطي القانوني حتى يساوي رصيد حساب الإحتياطي ضعفي رأس المال المدفوع، ولا يمكن للبنك استخدام ذلك الإحتياطي دون الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي اليمني.

١٩ - الإلتزامات العرضية والإلتباطات (بالصافي)

٢٠٢٠	إجمالي قيمة الإلتزام ألف ريال يمئني	تأمينات نقدية محتجزة ألف ريال يمئني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمئني
البيان			
خطابات ضمان - عملاء	٢٥٠ ٢٥٠	-	٢٥٠ ٢٥٠
خطابات ضمان - بنوك *	٣ ٧٣١ ٣٢٧	-	٣ ٧٣١ ٣٢٧
خطابات ضمان - أخرى **	٦١١ ٤٩٧	-	٦١١ ٤٩٧
	٤ ٥٩٣ ٠٧٤	-	٤ ٥٩٣ ٠٧٤

* تتضمن خطابات الضمان (بنوك) بمبلغ / ٣ ٧٣١ ٣٢٧ ألف ريال يمئني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مغطاة بضمانات بنكية من قبل المركز الرئيسي - قطر مقابل / ٣ ٧٣٤ ٢١٤ ألف ريال يمئني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ** خطابات الضمان الأخرى هي خطابات ضمان صادرة من البنك لصالح المحكمة وذلك على ذمة تنفيذ أحكام قضائية صادرة على بعض عملاء البنك المتعثرين.

٢٠١٩

٢٠١٩	إجمالي قيمة الإلتزام ألف ريال يمئني	تأمينات نقدية محتجزة ألف ريال يمئني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمئني
البيان			
خطابات ضمان (عملاء)	٦٧٤ ٠١٢	(٤٢٣ ٧١٢)	٢٥٠ ٢٥٠
خطابات ضمان (بنوك)	٣ ٧٣٤ ٦٢٤	-	٣ ٧٣٤ ٦٢٤
	٤ ٤٠٨ ٦٣٦	(٤٢٣ ٧١٢)	٣ ٩٨٤ ٥١٤

٢٠ - إيرادات الفوائد

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
الفوائد من الفروض والتسهيلات :	
فوائد على الحسابات المدبنة	٥٤
فوائد على الفروض	٤١٢
	٤٦٦

الفوائد من الأرصدة لدى البنوك :
فوائد من الأرصدة لدى البنوك الخارجية
فوائد من الأرصدة لدى البنوك المحلية
فوائد إستثمارات مالية بالتكلفة المطفأة (أذون خزائنة)

٢١ - مصرفوات الفوائد

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
فوائد على ودائع العملاء :	
فوائد على الودائع لأجل	٤١٣ ٨٦٩
أخرى *	٦ ٦٧٥
	٤٢٣ ٥٤٠

* مصرفوات الفوائد الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ عبارة عن الفائدة المتعلقة بالموجودات المؤجرة (موجودات حق الاستخدام المعترف بها بموجب المعيار الدولي للتعويض المالي رقم (١٦) بمبلغ / ٦ ٦٧٥ ألف ريال يمئني (٢٠١٩ : ٩ ٣٨١ / ألف ريال يمئني).

٢٢ - إيرادات رسوم وعمولات

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
عمولات إعتمادات مستدبنة	-
عمولات خطابات ضمان	٣٤ ٤٤٩
عمولات حوالات	٣٣ ٦٠١
عمولات خدمات مصرفية أخرى	٢ ٩٢١
	٧٢ ٤٦٣

٢٣ - (خسائر) عمليات النقد الأجنبي

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
أرباح إعادة ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية	١ ٨٩٧
أرباح (خسائر) التعامل في العملات الأجنبية (خسائر) تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية *	(٢ ٧٣٦)
	(٨٣٠٨٦)
	(١٠٨٧٩٤)
	(١١٢ ١١٢)

* (خسائر) تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية :

طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتوجب على البنوك التي تحتفظ بمواقف قصيرة لمراكز العملات الأجنبية تحميل قائمة الدخل الشامل بالخسائر المتعلقة بالإكتشاف بالفارق بين قيمة المواقف القصيرة لمراكز العملات الأجنبية بموجب سعر الإقفال وفقاً لنشرة البنك المركزي اليمني وفيئمتها بموجب متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي.

٢٤ - إيرادات أخرى

٢٠٢٠	ايضاح رقم	٢٠٢٠ ألف ريال يمئني	٢٠١٩ ألف ريال يمئني
البيان			
مخصصات إنشئ الغرض منها :			
مخصص ذئدي قيمة الفروض والسلفيات	(١١)	١٩ ٠٩٤	٢٢ ٢٧٨
مخصصات أخرى	(١٧)	-	١ ٩٨١
خسائر ذئدي القيمة لأصول مالية مفاصة بالتكلفة المطفأة (١-٨)	٩١	٩١	٢ ٤٠٢
		١٩ ١٨٥	٢٦ ٦٦١

٢٥ - المخصصات المحملة على بيان الدخل الشامل

٢٠٢٠	ايضاح رقم	٢٠٢٠ ألف ريال يمئني	٢٠١٩ ألف ريال يمئني
البيان			
مخصص ذئدي قيمة الفروض والسلفيات	(١١)	-	٨٠٥٥
مخصصات أخرى	(١٧)	١١٤ ١١٥	٥٥ ٢٢٠
		١١٤ ١١٥	٦٣ ٢٧٥

٢٦ - تكاليف الموظفين

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
بدلات ومزايا	٢٢٧ ٠٣٠
مربحيات أساسية	٧٤ ٤١٢
تأمينات إجتماعية	١٠ ٤١٠
تأمين صحي	١١ ٢١٢
مكافآت	٥١ ١٧٠
	٣٧٤ ٢٨٤

٢٧ - مصرفوات أخرى

٢٠٢٠	٢٠١٩
البيان	
مصرفوات الرذكة	٢٦٦ ١٧٦
حصة البنك من نشقات المركز الرئيسي	١١٥ ٢٠٠
صيانة	٤٨ ٣٠٨
كهرباء ومياه	١٨ ٥٨٩
إشتراكات (مؤسسة ضمان الودائع)	١٦ ٦١٥
تأمين مهنية وإستشارات	١٦ ٣٢٢
تلكس وهاتف وبريد	١٧ ٠٧٢
مصرفوات حراسة	١٥ ٤٦٥
مصرفوات نظافة	٧ ٣٥٨
دورات تدريبية	٧ ٢٠٠
تأمين	٢ ٥٤٨
إيجار تشغيلي	١ ٨٠٠
أدوات كتابية ومطبوعات	١ ٧٧٠
مصرفوات صيانة واستقبال	١ ٦٣٠
مصرفوات أخرى	١٨ ٠٨٢
	٥٣٨ ٥٨٩

٢٨ - إستحقاق الأصول والإلتزامات

يوضح الجدول التالي إستحقاق الأصول والإلتزامات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ :

البيان	إستحقاق خلال ٣ شهور	إستحقاق من ثلاثة شهور إلى ستة شهور	إستحقاق من ستة شهور إلى سنة	إستحقاق أكثر من سنة	الإجمالي
الأصول					
نقد بالصدوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	١ ٨٢٢ ٧٧٠	-	-	-	١ ٨٢٢ ٧٧٠
أرصدة لدى البنوك	٤ ٢٨٢ ٠٠٤	-	-	-	٩ ١٦٢ ٧٧٩
إستثمارات مالية بالتكلفة المطفأة	٣ ١٢٥ ١٥٣	-	-	-	٣ ١٢٥ ١٥٣
قروض وسلفيات (الصافي)	٣٩٥	٨٩٥	١ ٨٨٦	٧١٤	٣ ٨٩٠
أصول أخرى	٥٤ ٨٩٣	-	-	-	٥٤ ٨٩٣
	٢٩ ٢٨٦ ٠١٥	٨٩٥	٤ ٨٨١ ٧١١	٧١٤	٣٤ ١٦٩ ٣٨٥
الإلتزامات					
ودائع العملاء	١٦ ٦٢٣ ٨٢١	٢٩٧ ١٦٦	٦٥٧ ٨٩٤	-	١٧ ٥٧٩ ٣٤١
إلتزامات أخرى وحقوق المركز الرئيسي	٦٧٠ ٢ ٥٣٤				

٢٩- أسعار الفائدة المطبقة خلال العام

يوضح الجدول التالي أسعار الفائدة المطبقة على أصول والتزامات البنك خلال العام مقارنة بالعام الماضي :

الأصول	٢٠٢٠		٢٠١٩	
	ريال يمني	دولار أمريكي	ريال قطري	ريال قطري
قروض وسلفيات ممنوحة لعملاء	١٦	١٠	١٦	١٠
قروض ممنوحة لعملاء أرصدة لدى البنوك	١٦	٩,٣٨	١٦	٩,٣٨
ودائع لأجل	-	١,٠٧	-	٢,٠٤
إستثمارات مالية بالتكلفة المطفأة (أذون خزانتة)	١٦,٨٨	-	١٦,٩٣	-
الالتزامات				
ودائع عملاء	١٥	٠,٣٣	١٥	٠,٣٧
ودائع لأجل				

٣٠- مراكز العملات الأجنبية الهامة

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشنور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ فإن على البنك وضع حدود لكل مركز عملة على حده فضلاً عن حد إجمالي لمركز العملات المختلفة مجتمعمة. وبناء عليه لا يزيد الفائض أو العجز في مركز كل عملة على حده عن ١٥ ٪ من رأسمال البنك واحتياطياته و بحيث لا يزيد الفائض أو العجز في مركز العملات مجتمعمة عن ٢٥ ٪ من رأسمال البنك واحتياطياته.

أصدر البنك المركزي اليمني تعليمات بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٩ لتعديل قاعدة رأس المال التي يتم على أساسها احتساب نسبة صافي مراكز العملات الأجنبية وذلك بإضافة الأرباح (الخسائر) المدورة والمخصصات العامة إلى رأس المال والإحتياطيات للوصول إلى نسبة العجز والفائض في مراكز العملات الأجنبية.

ويوضح الجدول التالي مراكز أهم العملات الأجنبية كما في تاريخ البيانات المالية :

اسم العملة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
	الفائض (العجز)	النسبة إلى رأس مال البنك	الفائض (العجز)	النسبة إلى رأس مال البنك
دولار أمريكي	٨٤٢ ٥٧٩)	(٪١١,٠٣)	(٨٥٤ ٩٦٠)	(٪٩,٨٢)
يورو	٣ ٤١٥	٪٠,٠٥	٢٧٠٧	٪٠,٠٣
ريال قطري	(٣٧٠ ١٣٥)	(٪٣,٥٤)	(٢١٤ ٦٠٤)	(٪٢,٤٧)
أخرى	١ ٦٦٥	٪٠,٠٢	١ ١٤٦	٪٠,٠٢
صافي (العجز)	(١ ١٠٧ ٦٣٤)	(٪١٤,٥٠)	(١ ٠٦٥ ٧١١)	(٪١٢,٢٤)

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي ٢٥٠/٢٥٠ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (الدولار الأمريكي يعادل ٢٥٠/٢٥٠/ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٣١- توزيع الأصول والالتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تبين الجداول التالية توزيعاً للأصول والالتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي والقطاعات الاقتصادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ :

- وفقاً للموقع الجغرافي

البيان	الأصول	الالتزامات	إلتزامات عرضية
محلياً (الجمهورية اليمنية)	٣٤ ٠٨٩ ١٣٤	٢٠ ١٤٥ ٧٤٦	٨٦١ ٧٤٧
الشرق الأوسط	٦ ٠٨٠ ٥٥١	٤ ٨٢٤ ٢٠٥	-
آسيا	-	-	٣ ٧٢٨ ١٢٧
أفريقيا	-	٦٣ ٨١٩	-
أوروبا	-	١ ٢٤٣	٣ ٢٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٢٤٩	-
	٣٤ ١٦٩ ٣٨٥	٢٥ ٠٣٥ ٦٢٢	٤ ٥٩٣ ٠٧٤

- وفقاً للقطاعات الاقتصادية

البيان	الأصول	الالتزامات	إلتزامات عرضية
أفراد	٣٩٠٥	٦ ٧٢٢ ٣٩٠	-
بنوك ومؤسسات مالية	٣٣٨ ٨٣٢	٤ ٥٩٣ ٩٧٢	٤٣٤٢ ٨٢٤
تجاري	-	١٠ ٥٧١ ٥٢٤	٢٥٠ ٢٥٠
أخرى	٣٣٣ ٣٤٢	٣ ١٤٧ ٣٧٦	-
	٣٤ ١٦٩ ٣٨٥	٢٥ ٠٣٥ ٦٢٢	٤ ٥٩٣ ٠٧٤

كما توضح الجداول التالية توزيعاً للأصول والالتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي والقطاعات الاقتصادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ :

- وفقاً للموقع الجغرافي

البيان	الأصول	الالتزامات	إلتزامات عرضية
محلياً (الجمهورية اليمنية)	٥٣٨ ٥٣٨ ٢٥	٣٢٩ ١٨٥٥٥	٢٥٠ ٢٥٠
الشرق الأوسط	٦٠٨ ٤٥٠٠	٢٢٢ ٢٩٤٤	٢٩١٦
آسيا	-	-	٣ ٧٢٨ ١٢٧
أفريقيا	-	٦٠ ٧١٧	-
أوروبا	-	١ ٢٤٣	٣ ٢٢١
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٢٤٩	-
	٣٠ ٢٤٦ ١٤٦	٢١ ٥٥١ ٦١٠	٣ ٩٨٤ ٥١٤

- وفقاً للقطاعات الاقتصادية

البيان	الأصول	الالتزامات	إلتزامات عرضية
أفراد	١ ٨٠٤	٧ ٣٩٢ ٣٥٦	-
بنوك ومؤسسات مالية	٢٩ ٨٩٨ ٦٥٢	٢ ٩٣٦ ٠٢٧	٣ ٧٣٤ ٢٦٤
تجاري	-	٨ ٢٨١ ١٨٨	٢٥٠ ٢٥٠
أخرى	٣٤٥ ٦٩٠	٣ ٩٤٢ ٠٣٩	-
	٣٠ ٢٤٦ ١٤٦	٢١ ٥٥١ ٦١٠	٣ ٩٨٤ ٥١٤

٣٢- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير هام وجوهري أو له سيطرة مشتركة على البنك عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، وتمثل الأطراف ذوي العلاقة للبنك في مركزه الرئيسي وكافة الفروع والشركات التابعة للمركز الرئيسي وأعضاء الإدارة التنفيذية.

ويتعامل البنك مع الأطراف ذوي العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وذلك تطبيقاً لأحكام قانون البنوك والقرارات التفسيرية للبنك المركزي اليمني الصادرة بالمشنور رقم (٤) لسنة ١٩٩٩ والتي قررت حدود للمعاملات الإئتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة. وتمثل طبيعة هذه المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأرصيدها وحجمها في تاريخ البيانات المالية فيما يلي :

أ- الأرصدة لدى البنوك

البيان	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في أول يناير	٦٠٧ ٤٥٠	١٩٢ ٤ ٥١٩
الزيادة خلال العام	١٥٦ ٩٣٣٧٦	٣ ١٣٢ ١١٣
المسترد خلال العام	(٢٥٧٦ ٩١٨٠)	(٦٨٨ ١١٣٢٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٦ ٠٧٤ ٦٠٧	٤ ٥٠٠ ٦٠٧

ب – أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

البيان	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في أول يناير	-	(٢ ٦١١ ٩٠٨)
المسترد خلال العام	-	٤ ٩٧٠
الزيادة خلال العام	(١ ٤٩٨ ٩٠٢)	(٣٩٥ ٥٣٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	(٤ ٤٠١ ٥٥٧)	(٢ ٩٠٢ ٦٥٥)

ج- الإيرادات والمصروفات خلال العام

البيان	٢٠٢٠	٢٠١٩
فوائد من أرصدة لدى البنوك	٨٩ ٨٦٣	١٢٨ ٥٦١
حصة البنك من نفقات المركز الرئيسي	(١ ١١٥ ٢٠٠)	(٩٦ ٠٠٠)

د- رواتب ومزايا الإدارة العليا

كانت رواتب ومزايا الإدارة العليا خلال العام مقارنة بالعام الماضي كما يلي :

البيان	٢٠٢٠	٢٠١٩
رواتب ومزايا	٥١ ٣٢٩	٤٢ ٠٣٥

٣٣- الموقف الضريبي

يتمثل الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي لعام ٢٠٢٠ في إضافة مبلغ ١٧٦ ٩٠٧/ ألف ريال يمني نتيجة تسوية الربح المحاسبي بالمخصصات المكونة خلال العام والخاضعة للضريبة والمحملة على بيان الدخل الشامل وكذا حصة البنك من نفقات المركز الرئيسي وذلك على أساس معدل ضريبة يبلغ (٢٠ ٪) للوعاء الخاضع للضريبة.

تمت المحاسبة الضريبية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرئيات والأجور حتى نهاية عام ٢٠١٤.

تم إخطار البنك من قبل لجنة التسوية الضريبية خلال عام ٢٠١٧ بربط إضافي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مع غرامات التأخير بمبلغ ٧/٨٩٠ ألف ريال يمني عن عام ٢٠١٠، وتم الطعن من قبل البنك على قرار لجنة التسوية لدى لجنة الطعن الأولى والتي أقرت أنه لا أساس قانوني للربط الإضافي وقبول طعن البنك وإلغاء قرار لجنة التسوية. تم الاستئناف من قبل مصلحة الضرائب لدى محكمة الضرائب الابتدائية على قرار لجنة الطعن الأولى، وصدر حكم المحكمة الابتدائية لصالح البنك ولم تبلغ بأي اعتراض من قبل مصلحة الضرائب على حكم محكمة الضرائب الابتدائية.

تم تقديم الإقرار الضريبي لعام ٢٠١٥ في الموعد القانوني وسداد الضرائب من واقع الإقرار، وقامت مصلحة الضرائب خلال عام ٢٠١٨ بإخطار البنك بعناصر ربط الضرائب طبقاً لنموذج الربط رقم (٣) كربط إضافي للإقرار المقدم من البنك بمبلغ إجمالي ١/١٢١ / مليون ريال يمني وقد اعترض البنك على الإخطار في الموعد القانوني لدى لجنة التسوية الضريبية، وفي ١٣ يناير ٢٠١٩ تم إخطار البنك بقرار لجنة الطعن الأولى رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨ بفرق ضريبة بمبلغ إجمالي ١١,٧/ مليون ريال يمني تتضمن مبلغ ٣,٩/ مليون ريال لضريبة الأرباح ومبلغ ٢,٥/ مليون ريال يمني لضريبة المرئيات والأجور، ٥,٣/ مليون ريال يمني لضريبة الوعاء المستقل، وقد قام البنك بسداد الفروق حسب قرار لجنة الطعن. وفي ١ ابريل ٢٠١٩ تم إخطار البنك من قبل محكمة الضرائب بالطعن الجزئي المقدم من قبل مصلحة الضرائب على قرار اللجنة وقد أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٩ برفض الطعن المقدم من مصلحة الضرائب حيث اعترضت مصلحة الضرائب على الحكم لدى محكمة الاستئناف والتي بدورها أصدرت قرارها لصالح البنك بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٠ ولم يبلغ البنك بأي اعتراض من قبل مصلحة الضرائب حتى تاريخه، ويعتقد البنك أنه لن يترتب على ذلك وجود أي إلتزامات إضافية.

تم تقديم الإقرار الضريبي لعام ٢٠١٦ في الميعاد القانوني وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار.

في أبريل ٢٠١٩ تم إخطار البنك بعناصر الربط الإضافي طبقاً لنموذج الربط رقم (٣) كربط إضافي للإقرار المقدم من البنك (بعد خصم الضرائب المسددة) بمبلغ ٥١/ مليون ريال يمني لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضريبة المرئيات والأجور وضريبة الوعاء المستقل، وقد قام البنك بالاعتراض على ذلك في الموعد القانوني لدى لجنة التسوية الضريبية والتي أصدرت قرارها النهائي بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢١ بتعديل مبالغ الربط الإضافي لتصبح مبلغ ٣١/ مليون ريال طبقاً لنموذج الربط رقم (٥) وقد قام البنك بالموافقة على سداد مبلغ ٢,٨/ مليون ريال والاعتراض على باقي الربط في الموعد القانوني، ويعتقد البنك أنه لن يترتب على ذلك وجود إلتزامات إضافية.

تم تقديم الإقرار الضريبي لعام ٢٠١٧ في الموعد القانوني وسداد الضرائب من واقع الإقرار وقد قامت مصلحة الضرائب في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠ بإخطار البنك بعناصر الربط الإضافي طبقاً لنموذج الربط رقم (٢) كربط إضافي للإقرار المقدم من البنك بمبلغ إجمالي ١/٥٥٠ مليون ريال لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضريبة المرئيات والأجور وضريبة الوعاء المستقل وفرق صندوق تنمية المهارات وقد قام البنك بالاعتراض على ذلك الربط في الموعد القانوني لدى لجنة التسوية الضريبية والتي لم تصدر قرارها حتى تاريخه، ويعتقد البنك أنه لن يترتب على ذلك وجود أي إلتزامات إضافية.

تم تقديم الإقرار الضريبي لعام ٢٠١٨ في الموعد القانوني وسداد الضرائب من واقع الإقرار وقامت مصلحة الضرائب في ١٩ يناير ٢٠٢١ بإخطار البنك بعناصر ربط الضرائب طبقاً لنموذج رقم (٦) كربط إضافي للإقرار المقدم من البنك بمبلغ ١٣٥,٨/ مليون ريال يمني متضمناً مبلغ ١/١٤,٧ مليون ريال يمني لضريبة الأرباح ومبلغ ٢,٢/ مليون ريال يمني لضريبة المرئيات والأجور وكذا مبلغ ١,٤/ مليون ريال يمني فروق المساهمة في صندوق تنمية المهارات بالإضافة إلى مبلغ ٧,٥/ مليون ريال يمني لضريبة الوعاء المستقل، وقد قام البنك بالاعتراض على ذلك الربط في الموعد القانوني لدى لجنة التسوية الضريبة والتي لم تصدر قرارها حتى تاريخه، ويعتقد البنك أنه لن يترتب على ذلك وجود أي إلتزامات إضافية.

تم تقديم الإقرار الضريبي لعام ٢٠١٩ في الموعد القانوني وسداد الضرائب المستحقة من واقع الإقرار وجاري الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب ولم يبلغ البنك بأي إخطارات ربط إضافية من مصلحة الضرائب حتى تاريخه.

٣٤- الموقف الزكوي

يقوم البنك بتقديم إقراره الزكوي سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار.

قام البنك بسداد الزكاة حتى نهاية عام ٢٠١٧ من واقع الإقرارات وقد حصل البنك على المخالصة النهائية من الهيئة العامة للزكاة حتى نهاية العام ٢٠١٧.

تم تقديم الإقرار الزكوي عن العام ٢٠١٨ وسداد الزكاة المستحقة من واقع الإقرار وقد قامت الهيئة العامة للزكاة بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢٠ بإخطار البنك بعناصر الربط الإضافي بمبلغ ٧٠/ مليون ريال يمني وقد قام البنك بالاعتراض على هذا الربط لدى لجنة التظلم بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٠ والتي أصدرت قرارها بتعديل فروق الزكاة المتوجبة السداد لتصبح مبلغ ٢١٢/ مليون ريال يمني بدلاً عن مبلغ ٧٠/ مليون ريال وقد قام البنك بالاعتراض على قرار اللجنة لدى محكمة الأموال العامة في الموعد القانوني والتي لم تصدر قرارها حتى تاريخه ويعتقد البنك أنه لن يترتب على ذلك وجود أي إلتزامات إضافية.

تم تقديم الإقرار الزكوي عن العام ٢٠١٩ وسداد الزكاة المستحقة من واقع الإقرار ولم يبلغ البنك بأي إخطارات ربط إضافية حتى تاريخه.

٣٥- إلتزامات محتملة

توجد عدد من القضايا المرفوعة ضد البنك في المحاكم المختصة، وبناء على الرأي القانوني ترى إدارة البنك أنه لن يترتب على ذلك وجود أي إلتزامات على البنك.

٣٦- بيئة العمل في اليمن

عانت الجمهورية اليمنية مؤخراً من أزمة أمنية وسياسية واقتصادية. وذلك ابتداء من شهر مارس ٢٠١٥ وقد نتج عن ذلك انخفاض في الأنشطة التجارية والإقتصادية في الجمهورية.

وحيث أنه من الصعب التنبؤ بأثار الأزمة المذكورة بسبب استمرارها كما في تاريخ إصدار البيانات المالية لعام ٢٠٢٠. تؤكد الإدارة أنها تتخذ التدابير اللازمة لدعم استمرار البنك في ظل بيئة العمل الاقتصادية القالمة التي قد تنعكس على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعلى تقديرات الإدارة بالنسبة للقيمة العادلة للأصول والإلتزامات، وكذلك الخطط المالية المعدة لعام ٢٠٢١.

٣٧- أنشطة الأمانة

لا يحتفظ البنك أو بديلر أصول لأخرين أو بالتبابة عن آخرين.

٣٨- تأثير فيروس كوفيد- ١٩

تم تأكيد وجود الفيروس التاجي المستجد (كوفيد- ١٩) في أوائل العام ٢٠٢٠ والذي انتشر على مستوى العالم حيث تسبب ومازال في تعطيل العديد من الأعمال والأنشطة. قامت الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بإجراء تقييم حول مدى تأثير هذه الجائحة على عمليات البنك وأعماله التجارية. بناء على هذا التقييم، استنتجت الإدارة بأنه لم يكن هناك أثار سلبية على أنشطة البنك وأعماله التجارية نتيجة كوفيد- ١٩ كما في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية ولا يتطلب ذلك عمل تعديلات جوهريه على الأحكام والافتراضات والتقديرات الهامة في البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وستواصل الإدارة مراقبة الوضع.